

السعودي ، عاد غينشر الى القول : « ان للفلسطينيين الحق القاطع في تقرير المصير » (المصدر نفسه ، ١٩٨٠/٣/٥٤) . كما تشير الاوساط الاسرائيلية الى ان الهجوم الدبلوماسي على اسرائيل اخذ في الاشدتداد ، وان التحليلات التي تسمع في اوربا الغربية تظهر اسرائيل كدولة معزولة . وأشارت ايضا الى تصادي المانيا الغربية في إظهار تأييدها للقضية الفلسطينية بقولها : « وزعت وزارة خارجية المانيا الغربية قائمة تحتوي على ٢٧ تصريحاً ، أدلى بها في وقت سابق وزير الخارجية غينشر وممثلون آخرون عن الجمهورية الاتحادية ، بخصوص حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم » (المصدر نفسه ، ١٩٨٠/٣/١٠٩) .

ويعقد وزراء خارجية المجموعة الأوروبية مؤتمراً في روما ، حيث يكرسون معظم وقتهم لبحث قضايا الشرق الاوسط والنزاع العربي - الاسرائيلي ، كما سيبحثون اقتراح اللورد كارينغتون ، الذي دعا فيه الى تغيير قرار مجلس الامن ٢٤٢ ، وذلك من اجل اشراك م . ت . ف . كطرف معترف به في المفاوضات . وينظر سفراء اسرائيل في عواصم اوربا الغربية بخطورة الى هذه القضايا ، الامر الذي حدا بهم الى التنبيه الى خطورة هذا العمل والإشارة الى انه يمكن ان يؤدي الى عرقلة عملية السلام . ويعتقدون ان واشنطن قد ضغطت من اجل منع بريطانيا ودول المجموعة الأوروبية من اتخاذ خطوة خطيرة كهذه . ولكن الاوساط الاسرائيلية المطلعة تشير الى انه حتى لو تم تأجيل اتخاذ قرار بشأن اقتراح كارينغتون فان هذا لا يعني ، بأي شكل من الاشكال ، الغاءه ؛ حيث ان الدول الأوروبية تتسابق للحصول على مكاسب من الدول العربية ، ولهذا فهي تسعى لارضائها بشتى الوسائل . فمثلاً ، صدر في الاونة الاخيرة بيان مشترك في كل من دبلن والبحرين ، في اعقاب المحادثات التي جرت بين وزيرى خارجية كل من ايرلندا والبحرين ، طالبا فيه بـ « ايجاد تسوية شاملة في الشرق الاوسط من خلال التأكيد على ان المشكلة الفلسطينية هي القضية الرئيسية في حل النزاع » (« دافار » ، ١٩٨٠/٢/٢٠) . وقد اعتبرت الاوساط الاسرائيلية هذا البيان ، اخطربيان صدرحتى الان من قبل دولة في المجموعة الأوروبية ، وأشارت الى البند الخامس من البيان الذي يقول : ان الطرفين (الايرلندي والبحراني) يعترفان بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة في إطار قراري

الامم المتحدة ٢٤٢ و ٢٣٨ ، وكذلك البند السادس الذي يدعو الى اشراك كافة الاطراف المعنية في المفاوضات للتوصل الى اتفاقية سلام شاملة ، بما في ذلك م . ت . ف . ك . كما جاء في نهاية هذا البند « ان ايرلندا تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية على انها ممثلة للشعب الفلسطيني » ، والخطر من ذلك ، حسب رأي المصادر الاسرائيلية ، هو ما جاء في البند السابع من البيان المشترك ، والذي دعا الى الانسحاب الاسرائيلي الشامل من كافة المناطق ، بما في ذلك القدس . وترى تلك الاوساط ان ايرلندا كانت اول دولة اوروبية تذهب بعيداً في موافقتها من م . ت . ف . ك . ولكن ذلك ينطبق ايضا على كافة وزارات الخارجية الأوروبية ، « حيث يوجد لمنظمة التحرير الفلسطينية اليوم مكاتب مستقلة ومعترف بها في كل من فرنسا وبلجيكا ولوكسمبورغ والنمسا وايطاليا وبريطانيا والمانيا الغربية واسبانيا ومالطا والبرتغال وهولندا وسويسرا والسويد » (« دافار » ، ١٩٨٠/٢/٢٠) .

رنود الفعل الاسرائيلية على المبادرة الأوروبية

اثار الكلام حول المبادرة البريطانية رنود فعل متفاوتة لدى الاوساط الاسرائيلية ، ولكنها تجتمع حول قاسم مشترك واحد ، الا وهو الاستنكار والقلق ازاء مثل هذه المبادرة . فقد عارض البروفيسور يغال يادين ، نائب رئيس الحكومة المبادرة البريطانية ، فقال : « انه يجب الانتظار حتى استكمال تطبيق اتفاقيات كامب ديفيد ، وان البريطانيين يتبون القيام بمبادرة ترمي الى تعديل القرار رقم ٢٤٢ ، لكي يزيدوا من المساس باتفاقيات كامب ديفيد ، وان البريطانيين لا يساهمون بذلك في الحل بل يعملون على عرقلة تلك الاتفاقيات » (ر . إ . إ . ، ٢٠ و٢١/٢/١٩٨٠) هذا وينوي يادين القيام بجولة في اوربا ، خوفاً من ان يؤدي التغير في الموقف الاوروبي الى جر الاميركيين لمواقف مشابهة . ويرى يادين نقطتين في الموقف الاوروبي في هذه الايام : الاولى ، هي المبادرة التي تدعو لها بريطانيا وتتعلق بتعديل القرار ٢٤٢ ، على الرغم من ان بريطانيا هي التي اقترحت صيغة هذا القرار ؛ والثانية ، هي المبادرة الفرنسية التي تنادي بحق تقرير المصير للفلسطينيين . وهاتان المبادرتان ، حسب رأي يادين ، « تتناقضان تناقضاً كلياً مع مسيرة السلام التي حددها اتفاق كامب ديفيد ... ويجب القول لهم : اذا كنتم فعلاً تؤيدون السلام ، فعليكم تأييد القرار